

تقييم وحدة التعليم المستمر

ورشة عمل بعنوان

التمكين الاقتصادي للمرأة

م. نادية شاكر حسين

قسم المحاسبة

أ.م.د. سهى جمال مولود

قسم ادارة الاعمال

مقدمة

خلال العقود الأخيرة، أصبح هناك اعتراف متزايد بأن التمكين الاقتصادي للمرأة أمر ضروري؛ لتفعيل حقوق المرأة وتحقيق أهداف إنمائية أوسع مثل النمو الاقتصادي، والحد من الفقر، والصحة، والتعليم، والرفاهية.

كما التزمت مجموعة واسعة من المنظمات بهدف التمكين الاقتصادي للمرأة كمكسب للجميع، حيث يحد من فقر الأسرة، ويساهم في زيادة النمو الاقتصادي والإنتاجية، وفي زيادة الكفاءة. ويشير التمكين الاقتصادي إلى قدرة المرأة على المشاركة على قدم المساواة مع الرجل في الأسواق القائمة، والحصول على عمل لائق، والتحكم في وقتها وحياتها وجسدها، والمشاركة الهادفة في صنع القرار الاقتصادي على جميع المستويات ابتداءً من الأسرة إلى المؤسسات الدولية

أهداف التمكين

تتضمن أهداف التنمية المستدامة المعلنة في نهاية عام ٢٠١٥ من جانب قمة الأمم المتحدة حينذاك، النص على المساواة بين الجنسين، التي تعتبر محركًا حاسمًا للتمكين، الذي يساهم بدوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومنها تعزيز العمالة، وإنهاء الفقر، والأمن الغذائي. وتعمل أكثر من ٧٤٠ مليون امرأة في جميع أنحاء العالم في القطاع غير الرسمي، كعمالة منخفضة الأجر، والتي غالبًا ما تفتقر إلى الحماية من الاستغلال والتحرش.

كما يهدف محور التمكين الاقتصادي للمرأة إلى تحسين قدرة المرأة وفرصها للمشاركة في سوق العمل، ونشر ثقافة ريادة الأعمال بين النساء والفتيات، وخصص لدعم وصول المرأة رائدة إلى الخدمات المالية وغير المالية في مراحل مختلفة من رحلة ريادة الأعمال بداية من الفكرة وحتى نمو الأعمال، من خلال تزويد رائدات الأعمال بالأدوات الأساسية والمخصصة لتحقيق أقصى قدر من التطوير لأعمالهن وشغل حيز في بيئة ريادة الأعمال.

ما مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة؟

التمكين الاقتصادي للمرأة هي عملية يمكن للمرأة بموجبها زيادة قدرتها وضبطها للموارد الاقتصادية والمالية الأساسية؛ كرأس المال، والأجور، والأموال العينية، مما يساعد في انتقالها من موقع اقتصادي أدنى في المجتمع إلى قوة اقتصادية أعلى، ويمنحها استقلالية مادية في الدرجة الأولى. ينطلق تمكين المرأة من النهوض بالمساواة، ويتعلق هذا الهدف بحقوق الإنسان والعدالة والإنصاف، كما أنه ضرورة استراتيجية تقلل الفقر وتعزز النمو الاقتصادي، وتزيد من الوصول إلى التعليم، وتحسن النتائج الصحية، وتعزز الاستقرار السياسي والديمقراطية. ولن يؤدي التمكين الاقتصادي إلى تعزيز النمو الاقتصادي الشامل فحسب، بل سيعود بالفائدة أيضاً على الأعمال التجارية من خلال زيادة الفعالية التنظيمية والنمو.

أهمية تمكين المرأة

أن قضية تمكين المرأة ومدى مشاركتها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالمجتمع العراقي، يعد مشكلة تستحق الدراسة، ذلك لما للمجتمع العراقي من سيولوجيا خاصة، فعندما نستحضر المجتمع العراقي، فيتبادر إلى أذهاننا تلك التركيبة الاجتماعية المعقدة والمتشابكة، ذلك لأن هذا المجتمع يحمل في أرجائه كافة العناصر والطبقات بدءاً من التقليدية وانتهاءً بالمعاصرة والحديثة. وأن قضية التمكين للمرأة تزداد أهميتها بشكل واضح في ظل بعض المجتمعات التي تحصر دور المرأة في الإنجاب، وإدارة شؤون المنزل.

إلى ما تعزى أسباب ذلك؟

الضعف
في
الوصول
إلى
التمويل

العيوب
في بعض
الأطر
القانونية

الأعراف
والأحكام
الاجتماعية
التمييزية

أعمال الرعاية غير
مدفوعة الأجر

الأعمال المنزلية

رعاية الأطفال



لماذا التركيز على رعاية الأطفال؟

نماء
صحي
للأطفال



المرتكزات
المجتمعية
الأساسية



تعزيز
المشاركة
الإقتصادية
للمرأة

رخاء
أسري



نمو
إقتصادي

معوقات تمكين المرأة

أكثر العوامل إعاقة لتمكين المرأة هي العوامل الاجتماعية تلاها العوامل الاقتصادية والسياسية ثم أخيرا العوامل الشخصية. وعليه يجب تصحيح الصورة السائدة عن المرأة في المجتمع عن طريق تقديم المناهج الدراسية والبرامج التلفزيونية وجميع وسائل الإعلام التي ترفع من قيمة المرأة ودورها والعمل على تدعيم المرأة وترشيحها في الحياة السياسية وللمناصب القيادية والسياسية واخير تصميم البرامج التدريبية لزيادة ثقة المرأة وقدراتها الإدارية لكي تتمكن من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المختلفة.

بناء أسرة أصح وأسعد

حين تحصل المرأة على فرصتها في سوق العمل، فإنها تعيش حياة مرضية وأكثر إنتاجية، كما تُصقل مهاراتها صقلًا أفضل ينعكسُ على أسرتها، فتقدم مستوى أعلى من الرعاية والتعليم لأطفالها، فتمنحهم حياةً صحية وسعيدة.

فالتّمكن الاقتصادي للمرأة لا يؤثر على التنمية الاقتصادية فحسب؛ بل يمتدُّ إلى التنمية الاجتماعية بدءًا من الأسرة التي تعيش فيها، ووصولًا إلى المجتمعات أو البلدان التي تنتمي إليها، وغير ذلك من المجالات.

آليات التمكين الاقتصادي للمرأة

يبرز ضمن آليات التمكين الاقتصادي:

- اعتماد مجموعة من السياسات والإجراءات على الصعيد الاقتصادي والسياسي والثقافي، منها تعزيز المشاركة السياسية، ومواجهة ثقافة رفض وجود النساء في المجال العام، وأيضاً مواجهة التمييز والعنف.
- توفير خدمات رعاية الطفل بتكلفة معقولة، وتيسير انتقالات العمالة النسائية من وإلى مقر العمل، هذا إلى جانب زيادة فاعلية برامج للتدريب والإرشاد النسائي والأسري.
- ضرورة تعزيز الحقوق الصحية للنساء، مع مراعاة هشاشة وضعهن في المناطق الريفية، ما يتطلب مزيداً من الموارد البشرية والمالية لدعم الحقوق الصحية للنساء وأطفالهن.
- كما يأتي تعزيز وصول النساء إلى الإنترنت كجزء أساسي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لهن. وكذلك حتمية إشراكهن في تصميم، وبناء وقيادة المستقبل الرقمي، بما يساهم في دمجهن في مجتمعات المعرفة المتطورة.
- ضرورة وجود إطار قانوني وتشريعي فعال، يضمن المساواة وتكافؤ الفرص وضمان وصول خدمات الضمان الاجتماعي، ومنع التمييز، والحماية من جميع أشكال العنف بأطر قانونية.
- كما من المهم تسليح النساء بالمهارات الملائمة عبر الاستثمار المبكر فيهن بمجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات.

تحقيق النمو الاقتصادي في سوق العمل

يعدّ التعليم الخطوة الأولى في التّمكن الاقتصادي للمرأة؛ إذ يُعزز التعليم بناء المهارات وصلتها لمواكبة التطورات التكنولوجية، وتحديات سوق العمل؛ مما يؤدي إلى مشاركةٍ أفضل للمرأة في سوق العمل.

ويعزز التّمكن الاقتصادي للمرأة من رفع مستوى الإنتاجية، ويسهم في زيادة التنوع الاقتصادي، ورفع مستوى الأداء التنظيمي في الشركات والمؤسسات؛ بسبب المهارات التنظيمية التي تمتلكها المرأة. وهو ما يحقق دخلاً أعلى على المدى البعيد، ويعزز النمو الاقتصادي في البلاد التي تُعنى بهذا المفهوم.

امراة متمكنة مجتمع مزدهر

من غير الممكن لمجتمع أن يزدهر ويتطور بدون حضور أحد عناصره الجوهرية ألا وهو المرأة،
ويعد تمكين المرأة اقتصادياً عاملاً أساسياً لاستفادة المرأة من حقوقها
والمساواة بين الجنسين.

ولا تزال في المنطقة العربية الفرص المتاحة للمرأة لغرض المشاركة في الاقتصاد دون الفرص المتاحة للرجل رغم إحرازها
تحصيلاً علمياً عالي المستوى

وعليه فإن

إدراج قضية تمكين المرأة اقتصادياً ضمن الأولويات في خطط التنمية الوطنية.

الأولويات الاجتماعية للمرأة



- تصدر الأولويات الاجتماعية والاقتصادية لنساء المجتمع العراقي.
- من أهم الأولويات الاجتماعية هي:
 - توعية المرأة من خلال التعليم.
 - منع زواج القاصرات.
 - ضرورة ادخال مفاهيم جندرية في مناهج التعليم.
 - ضرورة الاعتماد على رجال دين متورين لتغيير وضع المرأة

الأولويات الاقتصادية للمرأة



- من أهم الأولويات الاقتصادية:
 - ضرورة تمكين المرأة من خلال برامج تأهيلية وتدريبية.
 - تمويل مشاريع صغيرة ومتوسطة وضرورة ربطها بخطط اقتصادية تساعد على تمكين المرأة.
 - ضرورة اشراك المرأة في وضع الخطط التنموية لأنها الأقدر على فهم المجتمع حالياً.
 - وضع قوانين جديدة لعمل المرأة تساعد على أداء أدورها الجديدة وتحمل أعبائها.

الأولويات القانونية للمرأة



الأولويات القانونية:

- ضرورة تعديل قانون الأحوال الشخصية وخاصة فيما يتعلق بالولاية والوصاية.
- ضرورة سن قوانين وتشريعات تحمي المرأة بأليات تنفيذية جدية.
- ضرورة اشراك المرأة بسن القوانين والتشريعات.

أولويات أمن وحماية المرأة



- أولويات الأمن والحماية:
 - تفعيل مراكز حماية المرأة من جميع أنواع العنف وخاصة العنف الأسري.
 - العمل على توفير الأمن والأمان لأن ذلك ينعكس على حياة المرأة بشكل عام.
 - ضرورة العمل على التماسك الاجتماعي من أجل تحقيق السلام المجتمعي.

الأولويات السياسية للمرأة



الأولويات السياسية:

- تفعيل مبدأ الكوتا في جميع المناصب ومراكز صنع القرار
- العمل على الاستفادة من مواد الدستور لوصول المرأة العراقية إلى مراكز صنع القرار.
- العمل على تشكيل أجندة نسوية من خلال التعاون والتنسيق بين سيدات المجتمع العراقي.

نتائج عامة

من خلال الورشة تبين ما يلي :

- التحديات التي تواجه المرأة العراقية لم تعد ذات صبغة واحدة فهناك تحديات متجذرة مثل:
- النظرة النمطية للمرأة في كافة المجالات وعلى مختلف الأصعدة وسيطرة العقل الذكوري على المجتمع.
- وتحديات اخرى مثل:
- ازدواجية الأدوار، زيادة الأعباء، عدم توفر فرص عمل بشكل عام وخاصة بما يناسب طبيعة وكرامة المرأة.
- كل ذلك يتطلب منا العمل ليصبح دور المرأة فعال بشكل أفضل وهذا لا يتم إلا من خلال التعاون والتنسيق بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية.



في النهاية تشكر وحدة التعليم المستمر حضوركم على أمل أن يكون هذا اللقاء بداية
لتعاون مثمر مع الجميع.

شكراً لحسن اصغائكم